مجلة الراصد لدراسات العلوم الاجتماعية
The Observer Journal for Social Studies Sciences
المجلد: (2)
العدد: (01)
2022

ظهور مجتمع المعرفة في ظل تبني الجودة بالتعليم العالي – عرض تحليلي –

The emergence of the knowledge society in light of the adoption of quality in higher education - an analytical presentation-

الطاهر غراز[1] * بدرة العمراني[2]

[1] قسم علم الاجتماع جامعة جيجل، tgherraz@yahoo.com

[2] جامعة وهران السانيا، bridjibadi90@gmail.com

تاريخ الاستلام :	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2021/10/08	2021/12/11	2022/01/01

الملخص

في ظل الثورة المعلوماتية والانفجار المعرفي الذي تشهده البشرية، أصبحت المعرفة عنصرا أساسيا في تطور المجتمعات في شتى المجالات، مما تولد عنه ظهور ما يسمى بمجتمع المعرفة، ومن أجل مسايرة هذه التغيرات كان لزاما على مؤسسات التعليم العالي مواكبة هذه الثورة التكنولوجية وذلك بتبني ما أصبح يعرف بنظام الجودة. وعلى ضوء ذلك نسعى من خلال دراستنا هذه محاولة معرفة علاقة ظهور مجتمع المعرفة بظهور أساليب جديدة في التعليم الجامعي وأهمها نظام الجودة الذي أصبح لا مفر منه من أجل الحصول على مخرجات تمثل رأس المال البشري لتحقيق جودة التعليم، حيث حظيت الجودة باهتمام كبير في معظم دول العالم باعتبارها إحدى الدعامات الأساسية لأنظمة التعليم التي ينبغي عليها مواكبة التغيرات التكنولوجية العالمية والتكيف معها، ونقطة انطلاق الموارد البشرية المؤهلة علمياً للمشاركة في تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة، والوصول إلى بناء مجتمع المعرفة.

الكلمات المفتاحية: مجتمع المعرفة، مجتمع المعلومات، مجتمع التعلم، الجودة في التعليم العالي، البعد التكنولوجي.

*- المؤلف المرسل: الطاهر غراز، الايميل: tgherraz@yahoo.com

Abstract
In light of the information revolution and the explosion of knowledge that humanity is witnessing, knowledge has become an essential element in the development of societies in various fields, which gave rise to the so-called knowledge society, and in order to keep pace with these changes, higher education institutions had to keep pace with this technological revolution by adopting what became known quality system. In light of this, we seek, through this study, to try to find out the relationship of the emergence of the knowledge society to the emergence of new methods in university education, the most important of which is the quality system, which has become inevitable in order to obtain outputs that represent human capital to achieve quality education, as quality has received great attention in most countries of the world. As one of the mainstays of education systems that must keep pace with global technological changes and adapt to them, and a starting point for scientifically qualified human resources to participate in achieving development in its various dimensions, and building a knowledge society.
Keywords: knowledge society, information society, learning society, quality in higher education, technological dimension.

مقدمة

يعرف العصر الراهن وبالأخص منذ العقد الأول من الألفية الثالثة تطورات مذهلة وسريعة في جميع المجالات، وأصبح العنصر الحاكم والغالب فيها هو التقدم العلمي والتكنولوجي ذلك أن العصر الذي نعيشه الآن عصر جديد – عصر حضارة المعلومات أو عصر التنمية المعلوماتية أو عصر المعرفة كما يطلق عليه – أطلقته تشكيله من المتغيرات والتحولات والمستجدات التي ما زالت تؤثر تداعياتها الإيجابية والسلبية على العالم المعاصر، بشكل متسارع ، الأمر الذي مهد لظهور مجتمع عالمى جديد أطلق عليه **مجتمع المعرفة.**

وظهور مجتمع المعرفة كان نتاجا لظهور **اقتصاد المعرفة** الذي نتج عن تشابك لظواهر متعددة مثل : ثورة الاتصالات، وظاهرة انفجار المعلومات، وانتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات، مما سمح ببناء اقتصاد المعرفة، وهو مجتمع يشق طريقاً جديداً في التاريخ الإنساني، ويجعل المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات جزءاً لا يتجزأ من معظم الفعاليات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والتعليمية، ويحقق تغييرات

بنيوية عميقة في مناحى الحياة جميعها. **(عباس، 2001، ص. 20)**، بحيث تصبح مصدراً اقتصادياً رئيساً يحمل في ثناياه بذور الهيمنة الاقتصادية والثقافية والسياسية. **(أبو زيد، 2005، ص.96)**

وأصبح من البديهيات أن المعرفة عنصر فاعل في تغيير المجتمعات، فمختلف التطورات التقنية الحاصلة في العالم من انترنت، وشبكات اتصال، وتكنولوجيا المعلومات، تهدف جميعها إلى تحقيق السرعة في الوصول إلى المعلومات والبيانات وفي اتخاذ القرار الصائب، والنفاذ العقلاني إلى السوق، فلم تعد المعرفة عفوية ولا أمراً متروكاً للصدفة، وإنما هي منارة تكشف السبل، وتهدى إلى الطرق السليمة، وتساعد على التصرف الحكيم، وبناء القرار الرشيد في مرحلة تاريخية أبرز خصائصها التقلب والاضطراب. **(المصنف، 2002، ص.16)**

وأهمية المعرفة في حياة المجتمعات الإنسانية ليس بالأمر الجديد، بل الجديد هنا هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمو حياة الإنسان عموماً، هذا الحجم الذي ازداد زيادة هائلة حيث أصبحت المعلومات مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية شأنها شأن الموارد الطبيعية، بل وتتميز بأنها المورد الاستراتيجى الجديد الذي لا ينضب، بل يزداد حجمه باستمرار "ومما يبرز الموقع المتميز الذي أصبحت المعرفة العلمية والتكنولوجية تحتله في العصر الحالي، أنها تمثل ما يقرب من (80%) من اقتصاديات العالم المتقدم، أما (20%) الأخرى فإنها تذهب إلى رأس المال واليد العاملة والموارد الطبيعية، ومن المؤسف حقاً أن عكس هذا نجده في الدول النامية". **(سعيد، 2007، ص.11)**

ومن ثم أصبح للمعرفة بعدها الاقتصادي، نظراً لما تضيفه من قيمة مضافة للمنتج، أدى إلى بزوغ ما يعرف بمجتمع اقتصاد المعرفة ومنه إلى بناء مجتمع المعرفة، وبالتالي أصبح العامل الرئيسي في نمو الاقتصاد هو إنتاج المعرفة واقتناؤها وإنتاج المعلومة وامتلاكها واستثمارها معرفة وتطبيقاً باعتبارها الثروة الجديدة في العالم اليوم. **(العسكري، 2004، ص.10)**

واستناداً لما سبق تعد المعلومات العصب الحيوي في حركة الأمم وتطورها، باعتبارها منطلق الحاجة المعرفية، ذلك أن الحاجة للمعرفة تبقى المحور الرئيسي في مصير الأمم، لأنها تشكل الرافد الذي يغذى الحاجات الأخرى، فمع جمود المعرفة وتوقف نموها

في الأمم تواجه هذه الأمم نقصاناً في حاجاتها الأساسية الأخرى، تتخلف عن مسيرة الحياة وتقع أسيرة الأمم القوية التي تمتلك سلاح المعرفة.

وعلى المستوى العربي، فإن من أبرز أمثلة هذا الاهتمام؛ التقرير الأول للتنمية الإنسانية العربية لعام (2002)، الذي حمل شعار "خلق الفرص للأجيال القادمة" والذي أكد على أن المعرفة هي عماد التنمية، وتزداد أهميتها في عصر العولمة الذي يتسارع فيه التغيير التكنولوجي بشكل غير مسبوق فالمعرفة سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصادات والمجتمعات، وتؤثر في جميع جوانب النشاط الإنساني.. ويشير هذا التقرير إلى أن البلدان العربية تواجه فجوة كبيرة في المعرفة، ولن يكون من السهل التغلب عليها، لأن المعرفة بمعناها الواسع هدف متحرك، وحدودها في توسع مستمر، وللتصدي لفجوة المعرفة هذه لابد من القيام بعمل متزامن في ميادين ثلاثة مترابطة وقد تكون متكاملة، هي : استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها. **(المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002، ص. 6،5)**

وهكذا فرض مجتمع المعرفة نفسه بقوة على حركة تطور المجتمعات الإنسانية التي لابد لها أن تتأثر به بإرادتها أو رغماً عنها، وتتفاعل معه إذا ما أرادت لنفسها البقاء، ومما تجدر الإشارة إليه أن مجتمع المعرفة تنحصر مشكلته الأساسية في مواجهة معرفة متفجرة بإيقاعات متسارعة في كافة المجالات العلمية والتقنية، وبالتالي صار تنظيم المعرفة وإنتاجها ونشرها وتوظيفها من أبرز مهام التعليم، الأمر الذي يتطلب تنمية بشرية قادرة على إنتاج واستهلاك هذه المعرفة. **(زاهر، 2005، ص.504)**

ويمثل ذلك تحدياً لأنظمة التعليم المعاصرة في مختلف المجتمعات الدولية، وألقى عليها مسئولية سرعة تطوير نفسها وخاصة بعد ظهور كثير من المستحدثات والمفاهيم التربوية، مما أحدث تغيراً كبيراً في دور المؤسسات التعليمية، وخاصة بعد شيوع استخدام الانترنت في التدريس والتعليم في الدول المتقدمة وظهور ما يعرف "ببيئات التعلم المبنية على الانترنت"، **(Bannan and ALL, 1998, P.77-81)** لذا كان منطقياً أن تستجيب أنظمة التعليم للمستحدثات التكنولوجية بإجراء تغييرات جذرية بها حتى تستطيع تحقيق أهداف مجتمع المعرفة، وقد استثمر التعليم تلك المستحدثات التكنولوجية المتقدمة بطريقة موازية في وسائله، فظهرت الإفادة من هذه التكنولوجيات في المؤسسات التعليمية وداخل قاعات الدراسة.

وتأسيسا على ما سبق يواجه التعليم العالي تحدياً مستمرا يتمثل في التغيير المستمر، مثل ذلك التغيير الذي يواجهه المجتمع، وهذا راجع إلى التطورات المتسارعة في

مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنمو في عدد الطلبة وزيادة تنوعهم، والتحرك نحو المجتمع المعرفي. فهذه التغيرات فرضت على مؤسسات التعليم العالي العمل على تغيير أساليبها الإدارية ووسائلها التعليمية، إذا ما أرادت أن تحقق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

وإن تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي، يشكل اهتماما كبيرا في جميع دول العالم، حيث أن من أهم الخصائص التي تميز أي مجتمع عن غيره من المجتمعات، هو قدرته على إدارة مؤسساته وبرامجه الحيوية، ليس فقط بفاعلية وكفاءة، بل بعدالة وابتكار، بحيث يرتبط حجم وجودة الخدمات في مؤسسات التعليم العالي بالمنظومة الادارية التي تجعل رسالة الجامعة بوصلة الحركة عن طريق المبادئ الإرشادية والأخلاق الجامعية، فنجاح أية مؤسسة، هو نجاح الإدارة فيها، ومن هنا تبرز أهمية التزام إدارة مؤسسات التعليم العالي بفلسفة شاملة للتحسين المتواصل من أجل الوصول إلى الجودة في الجامعات، والتي تحتاج مشاركة من الجميع لضمان البقاء والاستمرار للجامعات.

فمجال الجودة في مؤسسات التعليم العالي يعتمد على نظام متكامل للمعلومات التعليمية والتربوية داخل كل جامعة من جهة، مع الاهتمام من جهة أخرى بإجراء الدراسات المتعددة للتعرف على أفضل الأساليب لضمان تشخيص الوضع القائم ومعرفة أوجه القصور والعمل على علاجها للوصول إلى مستقبل أفضل وتسيير أمثل للجامعات. ومن خلال كل ما سبق تتجلى لنا إشكالية هذه الدراسة التي يمكن صياغتها على النحو التالي: كيف يمكن تجسيد مجتمع المعرفة في ظل تبني مفهوم ضمان الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي؟

1.الأسس الفكرية لظهور مجتمع المعرفة:

ليست المعرفة أو مجتمع المعرفة إبداعاً جديداً يخص هذا العصر فقط دون غيره من العصور السابقة، بل إن المعرفة قديمة قدم الإنسان، كما أن مجتمع المعرفة تعود جذوره إلى أول مجتمع بناه الإنسان، فالإنسان بالتكوين الذي منحه الله إياه مفطور على تكوين "الأفكار والنظريات وأساليب العمل"، وهي "معارف"، كما أنه متمكن من تلقى الحقائق والأفكار والأساليب، واستخدامها واستخلاص "النتائج والقرارات والتوجهات" والعمل على تنفيذها والإفادة منها، والنتائج والقرارات والتوجهات أيضاً "معارف" وقد تراكمت معارف الإنسان على مدى العصور ، وراحت الحضارات تنقل عن سابقاتها، وتضيف إليها المزيد، حتى جاءت العصور الحديثة لتقدم قفزة معرفية كبيرة ليس فقط في "زيادة" المعارف كما، أو في "تطويرها" نوعاً، بل في "طرق" التعامل معها، من خلال

التكنولوجيات الرقمية التي تسمح بتخزينها والتعامل معها بسهولة، وتتيح نقلها ونشرها على نطاق واسع بسرعة وفاعلية.

وقد أدت القفزة المعرفية التي نشهدها اليوم إلى بروز معطيات جديدة للمجتمعات الإنسانية، لم تعرفها المجتمعات السابقة، وهكذا برز تعبير "مجتمع المعرفة" بحلة جديدة حاملاً هذه المعطيات في صفاته، ومتطلعاً أيضاً إلى تعزيز الإمكانات المعرفية، والعمل على الإفادة منها في تطوير المجتمعات الإنسانية.

وفيما يلى سنتناول أهم المعالم الرئيسية للأسس الفكرية لمجتمع المعرفة

1-1 التطور المجتمعي وصولاً إلى مجتمع المعرفة :

الأصل في العلم، أن يكون إنساني التكوين والتوجه، فحضارة الإنسان تواصلت بتواصل جهود إنسانية رائعة، وفي فترات حضارية مضيئة، كانت بدايتها فرعونية وبابلية وآشورية وفارسية وصينية وهندية ويونانية، وفي العصور الوسطى الإسلامية، كان العلم كوكبي التوجه، فلم تكن هناك حدود جغرافية أو سياسية لحركة الفكر والمفكرين والمبدعين، وفي عصر النهضة الأوروبية تحولت طليطلة وقرطبة والأندلس إلى معابر تنويرية نقلت حضارة الإنسان وتراثه الفكري العظيم إلى أوربا، ثم كان عصر التنوير الذي قام على جهود مفكرين وفلاسفة ارتأوا تأسيس العلم على السببية وليس على ما وراء السببية.

وما يشهده العالم اليوم من تقدم علمي إنما هو نتاج رحلة – عقل – الإنسان الحضارية عبر تاريخ إنساني تجسد في مراحل حضارية مضيئة ولامعة، نقلت الإنسان أشواطاً إلى الأمام، من الثورة الزراعية، إلى الثورة الصناعية، إلى ما بعد المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعرفة الذي يتواصل الآن كشوط حضارى بغير انتهاء. **(توفيق، 2006، ص. 274)**.

ومن ثم كان نتيجة مرحلة مجتمع ما بعد الصناعة - وقاعدتها الفكرية تقوم على نظرة للمعرفة الإنسانية بصفة عامة وللعلم بصفة خاصة **(حبيش، 2001، ص.08)**– ظهور مجتمع المعرفة نتاجاً لولادة تكامل ثورة المعلومات المركبة، إذ أصبح الانتقال من المعرفة العلمية إلى تطبيقاتها التكنولوجية أمراً أكثر سهولة بزمن أقل، وبمردودية اقتصادية أعلى، فضلاً عن الاندماج بين تكنولوجيا معالجة المعلومات "الكمبيوتر وتطبيقاته" وبين ثورة الاتصالات الرقمية وتطبيقاتها "الشبكات والانترنت" **(زين الدين، 2002، ص.14)**

فمجتمع المعرفة إذن حالة من الامتياز الفكري والمعرفي والتكنولوجي، ومن التقدم العلمي والبشرى، الأمر الذي شجع عدداً من المختصين على وصفه بـ "الثورة المتعددة المعانى والاتجاهات" **(المصنف، 2002، ص.18)**

وقد أصبح واضحاً اليوم أننا إزاء شكل جديد من التطور المجتمعي، يعتمد في سيطرته ونفوذه على المعرفة عموماً والعلمية خصوصاً، حيث تتعاظم مكانة صناعة المعرفة واقتصادياتها وإنتاجها المتجدد بشكل خيالى في سرعاته وقدراته التي تتجلى في جمع المعلومات واستيعابها وتصنيفها وتبويبها وتخزينها وتوظيفها وتصديرها واسترجاعها باللغات الحية وباللغة الرقمية.

الأمر الذي ميز عصر المعرفة بتدفق علمي متواصل، وثورة علمية وتكنولوجية تمتد لتستوعب أنشطة الإنسان كافة، تمثلت في تفجر طاقات الإنسان العقلية الجبارة بكل إيجابياتها وكل مخاطرها أيضاً، وفي ثورة تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات والمواصلات، إضافة إلى ذلك التقدم في علوم الفضاء، والهندسة الوراثية، والانترنت، ووسائل الاتصال التي جعلت تدفق المعلومات في تحررها وجموحها في متناول كل شخص، في أي بقعة في العالم، وعلى نحو متحرر من كل قيد أو إلزام، وغير ذلك من وثبات علمية كيفية يصعب معها التنبؤ بما هو قادم.

2-1.مفهوم مجتمع المعرفة :

لعل الوصول إلى مفهوم محدد للمعرفة، أمر يفتقر للسهولة بمثل ما يفتقر إلى الاتفاق بين أصحاب الفكر على تعريف محدد له، لأن المعرفة عملية جدلية معقدة تحدث بأشكال مختلفة، ولها مراحلها ودرجاتها في التطور، وتتضمن مساهمة قوى الإنسان المختلفة عبر التجربة والممارسة المرتبطة بطبيعة وشكل النمو الاجتماعي الاقتصادي من التطور بين هذه المجموعة البشرية أو تلك، وبالتالي فالدراسة الحالية أمام مفهوم متعدد المضامين والدلالات المرتبطة بتطور حركة الواقع والفكر والمسار التاريخى للبشرية.

ومن ثم تتردد في الساحة الفكرية للدراسة الحالية مفاهيم ومصطلحات بعضها قريب من بعض في المعنى والدلالة، ويختلف بعضه عن الآخر في وجوه أخرى، ومن أهم هذه المفاهيم والمصطلحات الثلاثية: مجتمع المعلومات Information Society، مجتمع المعرفة Knowledge Society ، مجتمع التعلم Learning Society.

مما يقتضي الاجتهاد في تناول وبيان أوجه الاختلاف والتمييز بينها حتى نفسر اختيارنا للمصطلح الثانى، وتحديد المقصود به وفيما يلى عرض لبعض هذه المفاهيم:

- **مجتمع المعلومات:** هو المجتمع الذي يعتمد في تطوره ونموه بصورة رئيسية على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال، أي أنه يعتمد على ما يسميه البعض بالتكنولوجيا الفكرية تلك التي تضم سلعاً وخدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوة العاملة المعلوماتية التي تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات والتناقص المستمر للثورة العاملة. **(بدروآخرون، 2004، ص.55)**

وبتعبير آخر هو المجتمع الذي تستخدم فيه المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا المرتبطة بهما على نحو يؤثر على إنتاج المجتمع، وطرق تعليمه، والعلاقات الاجتماعية بين أفراده، وسياساته ومختلف أوجه الحياة الأخرى، أو أنه مجتمع تكون فيه عمليات النفاذ إلى المعلومات والبحث عنها، واستخدام المعلومات وإنتاجها، وكذلك تبادل المعلومات هي العمليات الأساسية المؤثرة في حياة الأفراد والمؤسسات كافة. **(الصادق، 2007، ص ص 7-33)**

- **مجتمع المعرفة:** هو المجتمع الذي يستند إلى قدرة نوعية من التنظيم وإيجاد آليات راقية وعقلانية في مجال التيسير، وترتيب الحياة، والتحكم في الموارد المتاحة، وحسن استثمارها وتوظيفها، وخاصة إعطاء الموارد البشرية الموقع الملائم في تحقيق النمو الاقتصادي، كما يعنى هذا المفهوم كذلك تطوير أنماط التصرف والتحكم في القدرات المتنوعة. **(المصنف، 2002، ص.17)**

وبتعبير آخر هو المجتمع القائم والقادر على إنتاج واستغلال المعرفة محلياً وتطبيقها ونشرها معتمداً في ذلك على ما لديه من موارد وإمكانات ذاتية محلية، علاوة على كون صناعة المعرفة قطاعاً اقتصادياً قائماً بذاته **(Brine, 2006, pp. 649-665)**

- **مجتمع التعلم :** وهو المجتمع الذي يمثل دورة الارتقاء المجتمعي، حيث يزخر المجتمع بكثير من الكائنات القادرة على التعلم ذاتياً، وذلك بعد أن أصبحت ملكة الذكاء غير مقصورة على الكائن البشرى دون سواه، بل أصبحت خاصية موزعة على الآلات والأدوات والنظم والمؤسسات، وذلك بفضل هندسة الذكاء الاصطناعي وآليات التحكم التلقائي، ومجتمع التعلم المنشود له ذكاؤه الجمعي، وذاكرته الجمعية، وشبكة أعصابه الجمعية (وتمثلها حالياً شبكة الانترنت)، وله كذلك وعيه الجمعي المتمثل في حصاد معارفه ومدركاته وخبراته، بل له أيضاً لا وعيه الجمعي، الذي يعمل

تحت طبقات متراكمة من القيم والمعتقدات والأيديولوجيات والأعراف وما شابه **(علي، حجازي، 2005، ص.22)**

وفي ضوء ما سبق لا تخلو هذه التعريفات الثلاثة من تداخل على قدر كبير وإن كانت ليست كذلك تماماً، فهي تتفق فيما بينها في أشياء وتختلف في أخرى، والمسافة بين نقاط الاتفاق والاختلاف تتفاوت بين دراسة ودراسة وبين سياق وآخر.

وغالباً ما يكون من الصعب وضع حد فاصل بين مجتمع المعرفة وبين مجتمع المعلومات – بعيداً عن تناول مجتمع التعلم الذي لم تتضح أبعاده بعد – إلا أن عدم الوضوح هذا لا يقلل من التمييز بين كل من المعرفة والمعلومات وبين مجتمع كل منهما، وفيما يلي نتناول بعض ما يدور في الأدبيات بهذا الخصوص.

يرى باحثان أنه ينبغي رسم خط فاصل بين المعرفة وبين المعلومات، فالمعرفة في أي حقل تعزز مستخدميها من خلال قوة الاستيعاب المتصلة بالعمل الفكري أو الجسماني، أما المعلومات فتأخذ شكل البيانات المهيكلة أو المنسقة التي تظل سلبية وخاملة حتى يستخدمها من يملكون المعرفة المطلوبة لتفسير ومعالجة هذه المعلومات. **(أديفيد، نوراي، ترجمة، عبد الظاهر، 2002، ص.20)**

إن المعرفة يمكن ترميزها من جانب مرسل والبعث بها ثم يعاد تركيبها من جانب المستقبل، ولقد افترض الباحثون الاقتصاديون أن إعادة إنتاج المعرفة مرادف لترميز المعلومات وإرسالها واستقبالها، ولذا لا يميز الباحثون الاقتصاديون عادة بين المعلومات وبين المعرفة، ويعتبرون أن توافر المعلومات للمرء معناه أن تتوافر له المعرفة وأن من يملك المعرفة يستطيع أن يعبر عنها كمعلومات قابلة للانتقال. **(حجر، 2004، ص ص 299-297)**

ولهذا يختلف مجتمع المعرفة بالضرورة عن مجتمع المعلومات، ويكمن الفارق بينهما في وجود المعلومة والطريقة التي تستخدم بها المعلومات، ففي مجتمع المعلومات يوجد فيض من المعلومات وحتى إمكانية الوصول إلى المصادر المختلفة للمعلومات، ولكن هذه المعلومات إن لم تستخدم بطريقة تقدم قيمة مضافة إلى الاقتصاد أو إلى المجتمع عامة في شموله لجميع القطاعات العلمية والتعليمية والإعلامية والثقافية والاجتماعية والإدارية وغيرها من القطاعات، تظل هذه المعلومات إلى حد كبير مجرد أصول أو موجودات ساكنة بلا وظيفة أو نفعية حقيقية. **(حجر، 2004، ص 357)** وتصبح أدوات

هذه المعلومات ووسائطها هي بالأحرى مجرد مقتنيات أكثر من أن تكون تقنيات؛ ولهذا فإن وجود المعلومات لا يعادل مجتمع المعرفة.

إن المعلومات هكذا في مجتمع المعرفة يمكن أن ينظر إليها على أنها بمثابة سلعة أو بضاعة، في حين المعرفة في مجتمع المعرفة هي الأداة أو القدرة على استخدام المعلومات من أجل غايات كبرى، وهي إيجاد قيمة مضافة للمجتمع، وليكون المجتمع بذلك منظومة مفتوحة في حركة دينامية في الفكر والإبداع والعمل، وفي صيرورة من التغير والتقدم، يتأتى قياسها وتقديرها بمردود هذا التطور المتمثل في تحسين نوعية الحياة، أو جودة الحياة بمعاييرها وضماناتها، ويتفق ذلك مع توجهات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم عام 1998، والذي كان يحمل عنواناً له مغزاه بالنسبة لنموذج مجتمع القرن الحادى والعشرين وهو المعرفة طريق إلى التنمية. **(أديفيد، نوراي، ترجمة، عبد الظاهر، 2002، ص.35)**

استناداً على كل ما سبق يمكن أن نتعرف على مجتمع المعرفة على أنه صيغة حضارية لنموذج المجتمع المعاصر الذي لاحت بوادره في الأفق إدراكاً منا للفرق الكبير بين المعلومات وبين المعرفة بأسلوب حياة يتميز في الفكر والوجدان والسلوك والعمل، وبأن المعرفة فيه هي المعرفة المتجددة هي لحمته، وبأن التوظيف المعرفي هو التشغيل الفعال للموجودات أو الأصول المعرفية ولحسن استثمارها قوة نمو للفرد وتقدم المجتمع، ومن ثم فهو مجتمع الإنسان المجدد، والذكاء المشترك، والعقل الفعال، والمعلومة الدقيقة.

وتلك هي أبرز سمات المجتمعات المتقدمة اليوم، والتي تتمتع بقدرات هائلة على الوصول إلى المعلومة، والتحكم فيها، وحسن توظيفها في السياق الملائم لها عن طريق ابتكارها لآليات وتقنيات حديثة مثل التعلم المفتوح، والتعلم عن بعد، والجودة في التعليم وهو الركيزة الأساسية في بناء مجتمع المعرفة العربى.

وقبل التوصل إلى تعريف لمجتمع المعرفة، يمكن وضع تصور منطقي بسيط لما يسمى دورة المعرفة **(بكري، 2007، ص.49)** في مكونات ثلاثة وهي:

- **توليد المعرفة:** حيث تنطلق المعرفة من التفاعل بين الحقائق والمعارف المتوافرة من جهة، وبين عقل الإنسان وقدرته على التفكير والإبداع من جهة أخرى
- **نشر المعرفة:** تنقل الإنسان الذي يحتاج إلى المعرفة بشتى أنواعها، وعلى ذلك فإن ضرورة اكتساب المعرفة بالنسبة للإنسان تماثل ضرورة الحصول على الغذاء

- **استثمار المعرفة:** فقوة المعرفة تأتى من توظيفها بكفاءة في كافة شئون الحياة، ولا شك أن للبيئة (التي تعمل دورة المعرفة في إطارها) تأثيراً كبيراً على حيوية دورة المعرفة في توليدها ونشرها وتوظيفها.

من هذا المنظور يمكن تصور أن "عملية نقل المعرفة" تستند إلى التنوع في الآليات والأنشطة لنقل المعرفة داخل وعبر المؤسسات التعليمية والبحثية الوطنية، تلك الرؤيا تستند على الوظيفة الرئيسة للمؤسسات التعليمية والبحثية وهي "نقل المعرفة" بما تتخللها من عمليات فرعية - ولكل عملية فرعية هدف – على الوجه الآتي:

1-ربط المعرفة : بهدف ربط مناخ الإعداد الداخلى للمؤسسات التعليمية والبحثية بظروف ومتطلبات مجتمع المعرفة تحقيقاً للفوائد المتبادلة للمخرجات.

2-الوعي بالمعرفة: بهدف ترويج الخدمات المعرفية التي يمكن للمؤسسات التعليمية، البحثية تقديمها للمجتمع الخارجى.

3-إنتاج المعرفة : بهدف قيام المؤسسات التعليمية والبحثية بتشجيع ترويج منتجات المعرفة إلى المجتمع الخارجى حتى يمكن وضعها حيز التطبيق.

4-إتاحة المعرفة: بهدف طرح مجموعة من الوسائل التي تجعل المعرفة في نطاق الاستخدام واستفادة لجميع أفراد المجتمع.

ومع أهمية هذه العناصر فإن العنصر الأساسي المميز لهذا المجتمع هو "إنتاج المعرفة" باعتبار المعرفة أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الجديد "الاقتصاد المعرفي" – أو ما يسمى "تجارة المعرفة" **(شعير، ص.1)** الذي تحل فيه المعرفة محل العمل ورأس المال، ومن ثم أصبح إنتاج المعرفة بمعناها الحديث مهنة قائمة بذاتها تتضمن العمل والتعاون بين العلماء والباحثين والإداريين تحت مسميات متعددة مثل الجامعات ومراكز البحوث والأكاديميات والجمعيات العلمية وهيئات النشر.. هي إذن عملية معقدة تشمل جوانب مادية وإدارية وتنظيمية وقيمية ومعيارية.

وفي ضوء ما سبق واستقراء العديد من التعريفات نستنتج أن أنسب تعريف لمصطلح مجتمع المعرفة يتلاءم مع طبيعة الدراسة الحالية. **(المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003، ص.39)**

هو المقصود به على وجه التحديد ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة، وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الاقتصاد والمجتمع المدنى

والسياسة، والحياة الخاصة وصولاً لترقية حياة الإنسان والمجتمع معاً، أي إقامة التنمية الإنسانية.

إذن فمجتمع المعرفة هو المجتمع القائم على استثمار المعرفة كأهم مورد للتنمية الاقتصادية والنماء الاجتماعي بصفة عامة، ومجتمع اقتصاد المعرفة هو أساس مجتمع المعرفة، باعتبار أنه يمثل جيلاً جديداً يتخذ من المعرفة وسيلة رئيسة لتوليد الثروة وزيادتها، وبذلك يمثل مجتمع المعرفة قفزة جديدة على طريق تكنولوجيا المعلومات واستثمار العنصر البشرى.

1-3. الأبعاد المختلفة لملامح مجتمع المعرفة :

إذا كان الفكر قد استقر على تسمية هذه الحقبة الإنسانية بمجتمع المعرفة، فإنه في ظل مجتمع المعرفة، أصبحت مجتمعات اليوم تسعى نحو الاستخدام المتزايد والكثيف للمعرفة العلمية والتكنولوجية في مختلف مجالات الحياة وعلى كافة الأصعدة، مما كان له تأثيراته الواضحة على مجمل أنشطة الإنسان، ومن ثم يجوز القول مجتمع كثيف المعرفة، وتكنولوجيا كثيفة المعرفة، وعمل كثيف المعرفة، وإنتاج كثيف المعرفة، وفي هذا السياق يمكن رصد بعض أبعاد ملامح مجتمع المعرفة وخصائصه ومؤشراته، ومن أبرزها ما يلي: **(مازن، 2006، ص ص 131،130)**

1-3-1. البعد الاقتصادي: ويتمثل في أن المعلومة هي السلعة أو الخدمة الرئيسة والمصدر الأساسي للقيمة المضافة وتوفير فرص العمل وترشيد الاقتصاد، وهذا يعنى أن المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في مختلف شرايين اقتصاده ونشاطاته المختلفة هو المجتمع الذي يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه.

1-3-2. البعد التكنولوجي: ويتمثل في انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة في المصنع أو المزرعة، في المكتب والمدرسة، في البيت والشارع، وهذا يعنى كذلك ضرورة الاهتمام بالوسائط الإعلامية والمعلوماتية وتكييفها وتطويعها طبقاً للظروف الموضوعية لكل مجتمع سواء فيما يتعلق بالعتاد أو البرمجيات، كما يعنى البعد التكنولوجي لثورة المعلومات توفير البنية اللازمة من وسائل اتصال وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة وجعلها في متناول جميع أفراد المجتمع.

1-3-3.البعد الاجتماعي : ويتمثل في سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع وزيادة مستوى الوعى بتكنولوجيا المعلومات وأهمية المعلومة ودورها في الحياة اليومية

للإنسان، والمجتمع هنا مطالب بتوفير الوسائط والمعلومات الضرورية من حيث الكم والكيف ومعدل التجدد وسرعة التطوير للفرد، خاصة إذا علمنا أن التغيير سيطال أسس العمل نفسها، ذلك أن العمل في أي حقل كان سيتوقف على إدارة المعلومات والتصرف بها عبر الأدمغة الاصطناعية ووسائل الإعلام، ولذا سنشهد ولادة فاعل بشرى جديد هو الإنسان العددي الذي ينتمى إلى عمال المعرفة (ذوو الياقات البيضاء) الذين يقللون الهوة بين العمل الذهني وبين العمل اليدوي، إذ لا فاعلية في العمل من غير معرفة قوامها الاختصاص والقدرة على قراءة رموز الشاشات، مما سيطرح إطاراً مفهومياً جديداً هو "العمالة المعرفية".

1-3-4. البعد الثقافي: ويتمثل في إعطاء أهمية قصوى للمعلومة والمعرفة، والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع والعدالة في توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة في المجتمع، كما يعنى نشر الوعي والثقافة في الحياة اليومية للفرد والمؤسسة والمجتمع ككل.

1-3-5. البعد السياسي: ويتمثل في إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية مبنية على استعمال المعلومة، وهذا بطبيعة الحال لا يحدث إلا بتوسيع حرية تداول المعلومات وتوفير مناخ سياسى مبنى على الديمقراطية والعدالة والمساواة وإقحام الجماهير في عملية اتخاذ القرارات والمشاركة السياسية الفعالة.

1-3-6. البعد التربوي: ويتمثل في أن الإنسان سيصبح هو رأس المال البشرى الذي يبدع ويبتكر ويفكر وينتج المعرفة، أي سيصبح محوراً رئيساً وجوهرياً لحركة هذا المجتمع. ولا يتأتى ذلك إلا بتحقيق الجودة في مخرجات التعليم.

إن مجتمع المعرفة لا يقتصر على إنتاج المعلومة وتداولها، وإنما يحتاج إلى ثقافة تقيم وتحترم من ينتج هذه المعلومة ويستثمرها في المجال الصحيح، مما يتطلب إيجاد محيط ثقافي واجتماعي وسيأسى يؤمن بالمعرفة ودورها في الحياة اليومية للمجتمع.

1-4.خصائص مجتمع المعرفة :

يتسم مجتمع المعرفة بالعديد من الخصائص والسمات من أبرزها: **(عبد العزيز، 2004، ص. 15-19)**

- تقلص قيود الزمان والمكان: فقد أدت التطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة إلى تطورات مذهلة مصاحبة في شبكة الاتصال، وظهور الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، وقد أدى ذلك إلى تقلص قيود الزمان والمكان، حيث أتاحت هذه

التقنيات الفرص أمام الإنسان للتواجد في كل مكان وفي كل وقت وفي اللحظة نفسها.

- الاندماج بين مجالات المعرفة المختلفة: بمعنى الانتشار الواسع والسريع إلى مجالات المعرفة الأخرى، فتتطور بدورها وينشأ عنه ما يطلق عليه "القيمة المعرفية المضافة"، وقد أدى ذلك إلى بروز مساحات معرفية جديدة، وظهور تنظيرات أكثر جدة في مجالات المعرفة المتداولة، الأمر الذي أدى إلى بروز تقنيات إبداعية جديدة في هذه المجالات المعرفية.
- -تطوير منهجيات علمية حديثة لحل المشكلات والتعامل مع الظواهر المختلفة: الأمر الذي مهد إلى تعاظم الحاجة إلى منهجيات وأساليب علمية جديدة تمكن من الإفادة من هذا الطوفان المعرفي المتدفق في التعامل مع الظواهر في تعقيداتها الجديدة وإشكالياتها المتجددة.
- -اعتماد معايير جديدة لقياس قوة المجتمعات، وإرساء مفاهيم وقواعد جديدة للتراكم الرأسمالى : فقد أصبح مصدر القوة الحقيقي لأي مجتمع هو ما يمتلكه أبناء هذا المجتمع من معارف ومعلومات حديثة ومتجددة وقابلة للتطبيق وللتوظيف، ومع اعتماد تلك المعايير الجديدة لقوة المجتمعات بدأت تتصاعد الكتابات حول إرساء قواعد جديدة للتراكم الرأسمالي، وإرساء مفاهيم جديدة لرأس المال، مثل : مفهوم رأس المال الفكري، الذي يعترف بالأهمية الحاسمة للفكر والإبداع في تطور المجتمعات وتحقيق تقدمها وريادتها، ومفهوم رأس المال العقلى الذي يعترف بأن القدرات العقلية الخلاقة للبشر في أي مجتمع تمثل معيناً لا ينضب، ومفهوم رأس المال المعرفي الذي يشير إلى مصدر القوة الجديد لأي مجتمع هو "المعرفة في يد الكثرة" وليس "الأموال في يد القلة" وهكذا بات من المؤكد أن الحياة الهامشية في ظل مجتمع المعرفة هي حياة " المحرومين معرفياً".
- ظهور أساليب جديدة للتقسيم الدولي للعمل، تبوأت بموجبه التكنولوجيا مكان الأيديولوجيا في صناعة شكل النظام العالمي الجديد، وتحديد شكل العلاقات الدولية في هذا النظام في المجالات المختلفة، اقتصادية وسياسية وثقافية وتربوية.

- أصبحت المعارف والمعلومات مقوماً اجتماعياً قائماً بذاته، وعنصراً فاعلاً بالغ التأثير في حياة الأفراد والمجتمعات، وأصبح تغيرها يحطم معه أدواراً اجتماعية مستقرة، وينشئ أخرى مستحدثة. ونتيجة لذلك أصبحت الوظائف والمهن تتغير هي الأخرى بمعدلات لم تر البشرية لها من قبل مثيلاً، حيث باتت تتغير بوتيرة متسارعة استجابة لسرعة التغيرات العلمية والتكنولوجية.
- التغير الجذري في مفهوم العمل ومجالاته وآلياته ومهاراته، مما أسهم في بروز مجموعات جديدة من الأعمال والوظائف المرتبطة بالمعارف والمعلومات، وأصبحت التجارة الرابحة هي "تجارة المعرفة"، وبات التجار الأكثر حظاً هم تجار المعلومات.
- أسهمت تقنية المعلوماتية في بلورة ثقافة إلكترونية زادت من عمليات التلاقح الثقافي بين المجتمعات، وإتاحة الفرص أمام الأفراد لمقارنة "صورة الذات" مع "صورة الآخر" وما يرتبط بذلك من رضا وقناعة أو تمرد وعصيان، ولقد ساعدت تقنية المعلوماتية في انتشار لغة إلكترونية تعتمد على الرمز، مما كان له أثره على طريقة التفكير وتحقيق نوع من "التوحد اللغوي" بين أفراد مجتمع المعرفة على اختلاف مشاربهم الثقافية.
- تفجر الكثير من القضايا الأخلاقية والخلافية : فمما لا شك فيه أن ما شهده مجتمع المعرفة من تطورات علمية مذهلة في شتى فروع المعرفة بصفة عامة وفي علوم الحياة (البيولوجيا) بصفة خاصة من شأنه أن يفجر العديد من القضايا الأخلاقية التي يمكن أن تتعارض مع إرث من القيم الاجتماعية وأدلتها الدينية التي استقرت في الوجدان على مدى آلاف السنين مثل إمكانية استنساخ البشر وعمليات تخليق قطع غيار بشرية بالاعتماد على معطيات الخريطة الجينية، ونقل الأعضاء من الموتى، بل ومن الأحياء الأصحاء إلى المرضى، إلى غير ذلك من القضايا المشابهة.

ويمكن إجمال سمات مجتمع المعرفة فيما يلى : الاتصالية العالية – المشاركة الفعالة في إغناء المحتوى الرقمي – نشر المعرفة – دعم التطوير والبحث العلمي – إتاحة التعليم المتطور والنفاذ إلى الثقافة والمعرفة والتقنيات الحديثة لجميع أفراد المجتمع – النمو الاقتصادي المعتمد على التكنولوجيا المتطورة وهو ما يدعى باقتصاد المعرفة.

1-5.مؤشرات مجتمع المعرفة :

ثمة مؤشرات عدة يمكن الاعتماد عليها في تحديد وصف مجتمع المعرفة وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه المؤشرات: **(علي، حجازي، 2005، ص.30، 31)**

1-5-1.الكثافة الاتصالية : ويقاس بعدد الهواتف الثابتة والنقالة لكل مائة فرد، وسعة شبكات الاتصالات من حيث معدل تدفق البيانات عبرها.

1-5-2. التقدم التكنولوجي: ويقاس بعدد الكمبيوترات، وعدد مستخدمي الانترنت، وحيازة الأجهزة الإلكترونية كأجهزة الفاكس والهواتف، وما شابه من قبل الأفراد والجماعات والمؤسسات.

1-5-3. الإنجاز التكنولوجي : ويقاس بعدد براءات الاختراع، وعدد تراخيص استخدام التكنولوجيا ، سواء المستوردة أو المصدرة، وحجم صادرات منتجات التكنولوجيا العالية والمتوسطة منسوباً إلى إجمالى الصادرات.

1-5-4. الجاهزية الشبكية: ويقاس بمستوى البنية التحتية لمجتمع المعرفة في القطاعات الرئيسة الثلاثة: الحكومي والخاص، ومدى تأهل الأفراد والأسواق، ومدى تجاوب البيئة التشريعية والتنظيمية مع النقلة النوعية لمجتمع المعرفة.

1-5-5. استخدام وسائل الإعلام: ويقاس بدلالة عدد وسائل الإعلام الجماهيرى من أجهزة الراديو والتليفزيون والصحف والمجلات، وعدد ساعات الاستماع والمشاهدة ومعدلات القراءة ومعدلات استهلاك الورق، علاوة على مدى اعتماد الإعلام الجماهيري على المصادر المحلية، منسوباً إلى المصادر الخارجية كوكالات الأنباء العالمية والبرامج التلفزيونية المستوردة.

1-5-6. الذكاء المعلوماتي: وهو من أصعب المؤشرات قياساً نظراً إلى حداثة مفهوم الذكاء الجمعي وليد التفاعليات Synergeticsما بين الأفراد والجماعات، ويمكن قياسه بصورة تقريبية بعدد الجماعات الافتراضية Virtual Communities، وحلقات النقاش عبر الانترنت، وعناصر الربط بين مواقعها، وكذلك ظواهر التضافر المعرفي الأخرى من قبيل مشاريع التطوير الجماعية، والأوراق العلمية التي يشترك فيها أكثر من مؤلف، وعدد اللقاءات العلمية ونطاق الموضوعات التي تتناولها.

1-5-7. الرقم القياسي للنفاذ الرقمي: وهو رقم قياسي جديد ويقوم على أساس عدة عوامل تؤثر في قدرة بلد ما على النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وهي

البنية التحتية، والاستطاعة المادية والمعرفة والتوعية من حيث سعة نطاق تبادل المعارف والمعلومات.

1-5-8. مدى الانخراط في حركة العولمة: وهو مؤشر غير مباشر لقياس الفجوة المعرفية الرقمية، ويقاس عادة بمدى الاندماج في السوق العالمية الذي يشمل – ضمن ما يشمل – مدى تقارب الأسعار العالمية من المحلية، ومدى تنافسية العنصر البشرى عالمياً، وحجم الاستثمارات الأجنبية والمبادلات المالية عبر الحدود، وحجم المكالمات الهاتفية الدولية الذاهبة والواردة.

وعموما يمكن تجميع مؤشرات مجتمع المعرفة في مدى الاهتمام بالبحث والتنمية والاعتماد على الكمبيوتر والانترنت والقدرة التنافسية في مجال إنتاج ونشر المعرفة على مستوى العالم، ومع أهمية هذه العناصر، فإن العنصر الأساسي المميز لهذا المجتمع هو إنتاج المعرفة واعتبارها إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الجديد الذي تحل فيه المعرفة محل العمل ورأس المال.

2.مفهوم الجودة في التعليم العالي

تعتبر الجودة أحد أهم الوسائل والأساليب لتحسين نوعية التعليم والارتقاء بمستوى أدائه إلي الإيجابية والكفاءة في العصر الحاضر والذي يطلق عليه بعض المفكرين بأنه عصر الجودة، فلم تعد الجودة بديلاً تطبقه مؤسسات التعليم العالي بل أصبح ضرورة ملحة تمليها حركة الحياة المعاصرة، ويفرضها التقدم العلمي والتفجر المعرفي ومواكبة التطور التقني والتي تعتبر من أهم سمات عصرنا الحالي. إن تحقيق الجودة يدل على كفاءة العملية التعليمية وفعالية مؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهدافها العامة بشكل بكفاءة وفعالية.

2-1. تعريف جودة التعليم العالي: الجودة مفهوم واسع يفتقد الاتفاق العام حول تعريفه، لأنه يختلف إدراك ما يعنيه من سياق إلى سياق، ومن شخص إلى آخر، فلا يوجد تعريف واحد صحيح، حيث يُستخدم المصطلح استخدامات متنوعة من خلال الاهتمامات المختلفة والمطالب المتنوعة، فهناك من يعرف جودة التعليم العالي بأنها التميز، وهناك من يراها بمعنى استمرارية الإتقان في مخرجات التعليم، وآخر يعرفها الملاءمة للهدف أي ملاءمة مخرجات التعليم للهدف الذي حددته المؤسسة التعليمية، وآخر يرى في جودة التعليم تحقيق رغبات المستفيدين من مخرجات التعليم **(خليل، 2011، ص.26)**. كما تعني جودة التعليم العالي رضا أطراف العملية التعليمية والأهداف الموضوعة كاملة في

ضوء مجموعة من المؤشرات والمعايير التي توضع لها.**(أحمد، 2002، ص.364)** فعلى الرغم من تعدد تعاريف جودة التعليم العالي إلا أنها ركزت على النقاط التالية:

المدخلات والعمليات والمخرجات التعليمية.

جودة العمليات التعليمية.

استمرارية الإتقان في مخرجات التعليم.

تنمية البرامج والخدمات التي تقابل حاجات المستفيدين (الطلاب، المجتمع...).

تقديم خدمة تعليمية جيدة تفي باحتياجات الطلاب وتوقعاتهم.

أن يكون لجودة التعليم العالي عائد متفق مع احتياجات الفرد والمجتمع.

أما ضمان الجودة فهي جميع الأنشطة التي ينبغي القيام بها لضمان الالتزام بالمعايير والإجراءات التي تؤدي إلى مخرجات وخدمات تحقق متطلبات أداء مؤسسات التعليم العالي.

2-2.أهمية جودة التعليم العالي: تعد الجودة في التعليم العالي إحدى وسائل تحسين وتطوير نوعية التعليم والنهوض بمستواه في عصر العولمة الذي يمكن وصفه بأنه عصر الجودة، فلم تعد الجودة حلماً تسعى إليه المؤسسات التعليمية أو ترفاً فكرياً لها الحق في أخذه أو تركه، بل أصبحت ضرورة ملحة تمليها التغيرات المتسارعة التي يشهدها قطاع التعليم العالي في جميع أنحاء العالم ومتطلبات الحياة المعاصرة. إن أهمية جودة التعليم العالي تظهر من خلال ما يمكن أن يحققه من فوائد عند تطبيقه لمعايير ضمان الجودة، ومن أبرزها: **(الطراونة،2010، ص ص.6-7)**

2-2-1.التطوير المستمر لرسالة المؤسسة التعليمية وأهدافها: إذ إن تطبيق معايير ضمان الجودة سيدفع مؤسسات التعليم العالي إلى مراجعة دائمة لرسالتها وأهدافها مما يجعلها تواكب المتغيرات السريعة والمتلاحقة التي تفرضها العولمة واقتصاديات المعرفة، كما يجعلها تلبي متطلبات التنمية الشاملة، خاصة أن معايير ضمان الجودة لا تقف عند سقف معين بل هي دائمة التطور مما يجعل مؤسسات التعليم تلاحق هذا التطور وتسعى لتحقيق مستوياته.

2-2-2.الاستثمار الأمثل للموارد المالية والبشرية: إذ إن مؤسسات التعليم العالي تعاني من هدر الطاقات البشرية، كما أن مواردها المالية إما أن تكون عاجزة عن تحقيق متطلباتها وتنفيذ برامجها أو أنها تستنزف في مجالات لا تخدم العملية التعليمية بصفة

مباشرة، ولذا فإن تطبيق معايير ضمان الجودة يحقق الأسلوب الأفضل لاستخدام الموارد المالية والبشرية بصورة صحيحة.

2-2-3.تحقيق الدور المجتمعي لمؤسسات التعليم العالي: إذ إن رسالة المؤسسات لا تقف عند الغايات التعليمية فقط بل تتجاوز ذلك إلى محيطها الأوسع وهو الدور المجتمعي والإنساني، ولاشك أن جودة التعليم ستؤثر بصفة مباشرة في المجتمع من خلال مخرجاتها (الطلبة)، الذين يعدون مدخلات لعمليات وأدوار أخرى مثل القيام بالأبحاث العلمية، وتقديم الاستشارات العملية، ومساعدة متخذي القرار، والمساهمة في اقتراح حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية التكنولوجية والصناعية وغيرها، التي من شأنها أن تحد من تأثيرات محركات التغيير العالمية.

2-2-4.تطوير مهارات العاملين في مجال التعليم العالي: إذ إن معايير ضمان الجودة تشترط على العاملين في المؤسسات التعليمية مستويات عالية من الكفاءة المهنية، وتدريب مستمر، واستخدام أمثل لوسائل التكنولوجيا الحديثة، وتوفر مهارات قيادية، مما ينعكس على أداء وإنتاجية العمل ويسهم في تطوير التنمية بأبعادها المختلفة.

3.محاور الجودة في التعليم العالي وطرق وأساليب قياسها

تتألف منظومة التعليم العالي من عناصر ومكونات لأداء مهمات ووظائف معينة وفقا لاستراتيجيات وخطط محددة، ويجب تحديد هذه العناصر بدقة من أجل التطبيق الجيد لمفهوم الجودة، كما يجب العمل على قياس جودة عناصر الخدمة التعليمية من مدخلات، عمليات ومخرجات، وطريقة التفاعل بينها.

3-1. محاور الجودة في التعليم الجامعي: لضمان تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي لا بد من التركيز على مجموعة من المحاور ورغم تعددها وتنوعها إلا أن أهم هذه المحاور تتمثل فيما يلي:

3-1-1.جودة عضو هيئة التدريس: ليس هناك خلاف حول الدور الهام الذي يقوم به عضو هيئة التدريس في إنجاز العملية التعليمية، وتحقيق أهداف المؤسسة التي يعمل بها، ويقصد بجودة عضو هيئة التدريس تأهيله العلمي، الأمر الذي يسهم حقا في إثراء العملية وفق الفلسفة العلمية والتربوية التي يرسمها المجتمع، **(سلمان، 2009، ص.132)** ويحتل عضو هيئة التدريس المركز الأول من حيث أهميته في نجاح العملية التعليمية، فمهما بلغت البرامج التعليمية من تطور ومهما بلغت من جودة، فإنها لا تحقق الفائدة المرجوة

منها إذا لم ينفذها أساتذة أكفاء مدربون تدريبا كافيا، ومؤهلون تأهيلا مناسبا، ولتحقيق ذلك لابد من توفر عدد من السمات لدى عضو هيئة التدريس منها **(الطائي، 2008، ص ص.275-276)**

السمات الشخصية؛ بأن يكون لديه مرونة في التفكير وثقة في النفس والقدرة على تفهم الآخرين وتقبلهم، وأن يمتلك مهارات الكفاءة المهنية؛ بأن يكون مع الطلبة يدافع عنهم ويحذرهم من المخاطرة ويقدم لهم المساعدة في انجاز مهامهم ويشجع على التعاون الاجتماعي ويدرك مشاعر الآخرين.

الخبرات الموقفية؛ يتم ذلك عن طريق خبرة الأستاذ المعّمقة في مجال تخصصه وقدراته على إدخال المهارات الفعلية في العملية وقدرته على استخدام مهارات الاستماع للطلبة وتوظيفها بشكل جيد.

الكفاءة العلمية؛ وهي إلمام الأستاذ بالمعلومات والخبرات التي يحتاجها الطلبة ويقدم لهم تلك المعلومات بالشكل السليم والصحيح.

الكفاءة التربوية؛ وهي معرفة الأستاذ بالطرق والمناهج التدريسية والتربوية في التعامل مع الطالب.

الاتصال الفعال والقدرة على الشرح والتوضيح.

3-1-2.جودة الطالب: الطالب هو حجر الزاوية في العملية التعليمية ومحورها والغاية التي تتطلبها عملية التعلم والتعليم، ولابد من الأخذ بعدد من المبادئ الواجب توافرها فيه لكي يصبح قادرا على التفاعل مع بقية عناصر العملية التعليمية لتحقيق الأهداف المنشودة من نظام التعليم العالي وهذه المبادئ هي: **(الطائي، 2008، ص ص.275-276)**

التركيز والانتباه والإصغاء من أجل تقبل واستيعاب أفكار الأستاذ.

التفاعل الصفي وذلك من خلال تقبل المعلومات التي تطرح أثناء الدرس.

التقييم الذاتي ويتم ذلك من خلال المراجعة الذاتية للمعلومات والسلوكيات الفردية للطالب.

وهناك عدد من المؤشرات يجب توافرها في جودة الطالب، مثل مناسبة عدد الطلبة لأعضاء هيئة التدريس في الفوج الواحد وتوافر الخدمات التي تقدم لهم، بالإضافة إلى تعزيز دافعية الطلبة واستعدادهم للتعلم وتعزيز صلتهم بالمكتبة.

3-1-3.جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس: يقصد بجودة البرامج التعليمية شمولها وعمقها ومرونتها واستيعابها لمختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية، ومدى تطورها بما

يتناسب مع المتغيرات العامة، وإسهامها في تكوين الشخصية المتكاملة، الأمر الذي من شأنه أن يجعل طرق تدريسها بعيدة تماما عن التلقين ومثيرة لأفكار وعقول الطلاب من خلال الممارسات التطبيقية لتلك البرامج وطرق تدريسها.

3-1-4. جودة المباني وتجهيزاتها: المبنى التعليمي وتجهيزاته محور هام من محاور العملية التعليمية، إذ تعتبر جودة المباني وتجهيزاتها أداة فعالة لتحقيق الجودة في التعليم لما لها من تأثير فعال على العملية التعليمية وجودتها، فقاعات التدريس، التهوية، الإضاءة، المقاعد، ..... وغيرها من المشتملات تؤثر على جودة التعليم ومخرجاته، وكلما حسنت واكتملت قاعات التعليم كلما أثر ذلك إيجابا على قدرات أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

3-1-5.جودة الوسائل والأساليب والأنشطة: وتتمثل في استخدام التقنيات والأجهزة الحديثة التي يمكن الاستفادة منها في مراكز التعليم والمختبرات وتطوير المكتبات الجامعية، ويهدف استخدام التكنولوجيا الحديثة إلى تسهيل الحصول على المعلومات وتبادلها وجعلها متاحة لمن يطلبها بكفاءة ممكنة، وتستفيد الإدارة التعليمية من تكنولوجيا المعلومات عن طريق تحديد الاحتجاجات من المعلومات لكل نشاط من الأنشطة سواء كانت تلك الأنشطة من داخل المؤسسة أو خارجها، تحديد الوسائل التي يتم بها تجميع المعلومات المطلوبة، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع المعلومات في الحصول على المؤشرات الضرورية لاتخاذ القرارات وكذلك تنظيم عمليات حفظ وتحديث واسترجاع المعلومات بشكل يحقق الأهداف التي ترجوها الإدارة وبالطريقة الأفضل.

3-1-6.جودة الإدارة الجامعية والتشريعات واللوائح: ويقصد بذلك جودة العملية الإدارية التي يمارسها كل مدير أو قائد في النظام الجامعي، وتتألف هذه العملية من عناصر أساسية هي: التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة وتقويم الأداء، وكلما ازدادت جودة العملية الإدارية حسن استخدام الموارد المتاحة البشرية والمادية. وتعتبر التشريعات الجامعية ذات أهمية بالغة في ضبط سير العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي، حيث أن هذه التشريعات تعد إحدى مصادر إنجاز إدارة الجودة الشاملة، لذلك لابد أن تواكب هذه التشريعات المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسة والثقافية في البيئة المحيطة، ويتعين أن تكون هذه اللوائح واضحة ومحددة ومرنة. **(يوسف، العطار، 2006، ص.84)**

3-1-7.جودة التمويل والإنفاق العلمي: يمثل تمويل التعليم مدخلا بالغ الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي، وإذا توافرت لهذا النظام الموارد المالية الكافية، قلت مشكلاته،

وصار من السهل حلها، ويعد تدبير الأمور اللازمة للوفاء بتمويل التعليم أمرا له أثره الكبير في تنفيذ البرامج التعليمية المخطط لها، وكذلك فإن سوء استخدام الأموال سيؤدي إلى تغيير خطط وبرامج التعليم، الأمر الذي يؤثر حتما على جودة التعليم والتي تحتاج غالبا إلى تمويل دائم. ونظرا لأهمية عملية تمويل التعليم، دعت الاتجاهات الحديثة المهتمة باقتصاديات التعليم إلى الاهتمام بهذه العملية من أجل تحقيق التنمية وتلبية الطلب المتزايد على التعليم عن طريق توفير الدعم المالي.

3-1-8.جودة تقييم الأداء الجامعي: لا غنى عن تقييم الأداء الجامعي، مهما بلغت ذروة هذا الأداء من حسن التخطيط والتنظيم، وحسن قيادة العاملين على اختلاف مراتبهم وتخصصاتهم حيث أن التقييم يضمن التطوير والجودة لمخرجات الأداء الجامعي ومدخلاته، ويتطلب ذلك معايير لتقييم كل من العناصر الرئيسية التالية :الطالب– البرنامج التعليمي – طرق التعليم – الكتاب الجامعي – القاعات التعليمية – عضو هيئة التدريس– التمويل الجامعي – الإدارة الجامعية – متابعة الخريجين –جودة التدريب. **(السلمي، 2001، ص.117)**

3-1-9.جودة البيئة المحيطة: تهتم مؤسسات التعليم العالي بتعليم الأفراد كما تهتم بإعدادهم للحياة بنجاح في المجتمع الذي يعيشون فيه، ويتم الإعداد من خلال إعطاء قدر أساسي من المعارف والمهارات والاتجاهات والتي تجعله صحيح الجسم، سليم النفس، قادرا على الإسهام في توفير السلامة للآخرين.

3-2.قياس الجودة في التعليم العالي: تباينت آراء الخبراء في كيفية قياس جودة التعليم وعلى الرغم من التباينات الواضحة في قياسها، إلا أن السمة المشتركة هي تأكيد أهمية وحتمية قياس الجودة، حيث يمكن تقسيمها إلى مداخل متعددة من أبرزها ما يلي:

3-2-1.قياس الجودة بدلالة المدخلات: يستند أصحاب هذا المدخل إلى فكرة مؤداها إمكانية اعتبار المدخلات أو الموارد جوهر التعليم وجودته، فغالبا ما تقاس الجودة بواسطة طريقة المدخلات، فلو جاء معدل إنفاق مؤسسة تعليمية ما لكل طالب أكبر من مؤسسة أخرى، فيجب أن تكون أعلى جودة، والمؤسسة التعليمية إذا توافر لها البناء الصالح بمعداته وتجهيزاته، والأساتذة الأكفاء والقوانين واللوائح المحكمة والمناهج والكتب والأدوات التي أحسن إعدادها، والخدمات المساعدة الكافية (التغذية والرعاية الصحية، المكتبات...)، فإذا توافر للتعليم كل هذا كان تعليما منتجا دون شك، غير أن تزايد معدلات

التكلفة لكل طالب لا يضمن انعكاسا ايجابيا على المدخلات حتى مع افتراض صلاحيتها لقياس جودة التعليم، فقد تهدر النفقات في أمور ليس لها علاقة جوهرية بالعملية التعليمية، أو قد لا تستثمر النفقات الإضافية استثمارا فعالا، ومنه لا يجوز قياس الجودة بدلالة المدخلات فقط فهناك عوامل أخرى مكملة من أهمها طرق تناول المدخلات والتفاعل بينها، فالعبرة في التعليم ليس مجرد توافر المدخلات أو الموارد الجيدة وإنما في كيفية تعبئتها واستثمارها بأحسن طريقة **(عابدين، 2000، ص.321)**

3-2-2.قياس الجودة بدلالة العمليات: ركز أصحاب هذا المدخل بشكل أساسي على العمليات، دون إغفال المدخلات والمخرجات مع تتبعهم وتركيزهم على علاقات " السبب _ النتيجة " وكان اهتمامهم ينصب على حجم الدفعة الدراسية، ونسبة الأساتذة إلى الطلبة ومدة السنة الدراسية ومدة اليوم الدراسي. وقد حضي هذا المدخل بجودة التعليم عموما خطوات إلى الأمام، تحديدا وتفصيلا وقياسا للسبب والنتيجة ويلاحظ في هذا المدخل:

تركيزه بشكل أكبر نسبيا على مكونات العمليات الأقرب إلى المناهج والعمليات التدريسية وإغفالها النسبي لمكونات مهمة مثل تنظيمات هيئة التدريس والتنظيمات الإدارية.

الإغفال النسبي لمكونات المدخلات في تتبعهم لعلاقات " السبب _ النتيجة "، حيث جاء تركيزهم على مكونات العمليات كمتغيرات مستقلة.

التركيز على التحصيل الدراسي فقط دون عناصر المخرجات الأخرى، هذا فضلا عن إغفالهم الواضح لأثر الجودة في الخريج في حياته العملية وإغفالهم بشكل عام القضايا المتعلقة بالعلاقة بين الجودة ومصداقية التعليم، وفائدته للفرد والمجتمع والعمل والحياة.

3-3-3.قياس الجودة بدلالة المخرجات: يركز هذا المدخل في الغالب على نواتج التعليم ومخرجاته ويعدها مقياسا جيدا للجودة، لأنه يؤكد على أهمية ما يتعلمه الطالب بالفعل بدلا من تكلفة تعليمه، وتشير الدلائل إلى أن أغلبية أصحاب هذا المدخل قد اعتمدوا على التحصيل الدراسي كمقياس للجودة وبخاصة عند المقارنة بين المؤسسات التعليمية. ومن بين ما يهتم به أصحاب هذا المدخل ما يلي:

نسبة المتخرجين من كلية ما والتحقوا ببرامج الدراسات العليا أو نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه إلى الخرجين، أو نسبة من أسهم من الخرجين بمقالات لمجلات معينة.

الإنتاج العلمي وبخاصة المقالات أو الدراسات المنشورة في مجلات جيدة السمعة.

ولكن بالرغم من أهمية المخرجات لقياس الجودة في التعليم العالي، إلا أنه يؤخذ على أصحاب هذا المدخل إغفاله للتفاعلات السببية بين المدخلات والعمليات والمخرجات،

فالمخرجات تعد نتاجا لهذا التفاعل، كما أن نشر الأعمال العلمية في المجلات يتأثر بعديد من العوامل التي قد لا ترتبط بالجودة أحيانا، لذلك لا يمكن اعتبار هذا المقياس مقياسا مباشرا للجودة التعليمية الجامعية.

3-3-4.قياس الجودة وفقا لآراء الخبراء (مدخل السمعة): يعد هذا المدخل من المداخل التقويمية للجودة، ومن هنا ارتباطه الشديد بقياس الجودة، ويعتمد هذا المدخل على آراء الخبراء (عمداء، أساتذة، مسؤولين في الوكالات، باحثين،...)، لاتخاذ تقديرات جودة البرامج لأنهم الأقدر على اتخاذ مثل هذه الأحكام ومعظم دراسات هذا المدخل قد ركزت على تقويم برامج على مستوى الدراسات العليا خاصة الدكتوراه في حين تعلقت قلة من هذه الدراسات ببرامج المرحلة الجامعية الأولى.

ورغم ما أسهمت به دراسات هذا المجال، إلا أنه يؤخذ عليها عدد من العيوب أهمها التحيز، والذي يمكن أن يأخذ أشكالا متعددة منها على سبيل المثال أن السمعة الكلية لمؤسسة ما يمكن أن تؤثر في المحكمين (الخبراء) لقسم معين داخل هذه المؤسسة، خاصة عندما لا تتوفر عندهم بيانات كافية. إضافة إلى أن المعايير المستخدمة لتقدير الجودة في معظم دراسات السمعة تعد محدودة جًدا.

3-3-5.قياس الجودة بدلالة الخصائص الموضوعية: يرى أصحاب هذا المدخل أن الأفضل لقياس الجودة هو محاولة بذل الجهد لاشتقاق خصائص أو سمات موضوعية للعملية التعليمية وتحديدها، وعلى قدر توافر هذه المؤشرات تكون جودة التعليم، وقد أسهم أصحاب هذا المدخل في تحديد العديد من السمات والخصائص المرتبطة بالتعليم ذو الجودة العالية، وغني عن الذكر أن هذا يساعد كثيرا في تقدم النظام التعليمي أو أي جزء منه في ضوء هذه الخصائص، ومن ناحية أخرى تفيد هذه الخصائص في المساعدة على تخطيط التعليم المتصف بالجودة العالية.

ورغم ذلك يؤخذ على أصحاب هذا المدخل الكثير من العيوب، أهمها إغفالهم لبعد المخرجات وأيضا الإغفال الكبير أو التام لعلاقات" السبب _ النتيجة"، إضافة إلى عمومية بعض الخصائص المستنبطة، وبعدها إلى حد ما عن الإجرائية.

3-3-6.قياس الجودة من المنظور الشمولي: يلاحظ بشكل عام التزام أغلب المعالجات الشمولية للجودة بالنظرة النظامية، التي تأخذ في اعتبارها أغلب مكونات وعناصر العملية التعليمية فضلا عن العلاقات بين مكونات النظام التعليمي (مدخلات، عمليات، مخرجات، وتغذية عكسية) بعضها البعض وبين التعليم والمجتمع وغير ذلك من العلاقات،

ومن ناحية أخرى فإننا نكاد نلاحظ أن أغلب هذه المعالجات الشاملة جاءت متأخرة نسبيا، حيث بدأت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن العشرين وإن كان ذلك لا يمنع وجود إرهاصات لهذه الشمولية والنظامية قبل هذه البداية.

ويتطلب تطبيق المدخل الشمولي تعاون الباحثين في التخصصات المختلفة في التعليم، حيث يستحيل إنجاز ذلك القياس الشمولي بواسطة باحث في تخصص معين، أو حتى بواسطة مجموعة باحثين في نفس التخصص، ورغم أهمية هذا المدخل فيعد استخدامه في التعليم غير شائع عالميا حتى في الآونة الأخيرة. **(عابدين، 2000، ص.347)**

خاتمة

إن لضمان جودة التعليم العالي دوراً فاعلاً في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية، ودوراً ايجابياً في مواجهة التحديات العالمية المتمثلة في العولمة والانفتاح على العالم الخارجي، من خلال تزويد المجتمعات بمخرجات مسلحة بالكفايات المتخصصة والمهارات العالية والاتجاهات الإيجابية القادرة على معالجة المشكلات القائمة ووضع إجراءات وقائية تحول دون الوقوع في المشكلات التي يمكن حدوثها.

وقد أسهمت جودة التعليم العالي في رسم مسيرة المجتمعات ونهضتها، وإنشاء الدولة الحديثة ومؤسساتها وأجهزتها، ولهذا أخذت قضايا الجودة جانباً كبيراً من النقاشات التي تجري في العديد من المحافل والمؤتمرات العالمية، وتزايد الاهتمام بمخرجات مؤسسات التعليم العالي بشكل كبير، الأمر الذي يتطلب وضع آليات واضحة لربط تداعيات التغيير التي يشهدها قطاع التعليم العالي مع متطلبات العولمة واقتصاد المعرفة والتنمية المجتمعية، وإمكانية الاستثمار الحقيقي في هذا المجال.

وبات من المؤكد أن هناك ضرورة لتطوير معايير ضمان الجودة وتعديلها من خلال إعادة النظر في رؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها وتصميم المناهج الدراسية وطرق التعليم ومصادر التعلم والخدمات الطلابية لتتوافق مع تحديات العصر الحالي وتكون قادرة على تلبية متطلبات ومواصفات سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي، وإثبات جودتها وكفاءته.

وبناء على كل ما سبق توصلنا إلى أن الجامعة تسعى إلى توفير تكنولوجيا المعلومات و الاتصال خاصة الانترنت من أجل تسهيل عملية نشر و إنتاج المعرفة إلا أن هناك عوائق تمنع من أن تكون ممارستها بشكل متكرر و منتظم و بالتالي صعوبة تحقيق مجتمع المعرفة الذي نطمح إليه.

و رغم أهمية الممارسة النظرية و العملية للأستاذ الجامعي في نشر و إنتاج المعرفة التي تساعد على تشكيل مجتمع المعرفة إلا أن الأساليب التقليدية ما زالت هي السائدة في الممارسة الواقعية في نشر المعرفة بالجامعة الجزائرية، كما أن الممارسة العملية في البحث العلمي تعتبر محتشمة مما يعيق تشكيل هذا المجتمع. رغم ذلك يجب التفكير و التأمل في الظروف التي تعيق تشكيل مجتمع المعرفة بالجزائر و البحث عن الحلول التي تجعلنا قادرين على التغيير على الصعيدين الفردي و الجماعي ومحاولة تقليص الفجوة المعرفية التي تفصلنا عن المجتمعات المتقدمة.

قائمة المراجع والهوامش:

أولا: المراجع باللغة العربية:

أحمد، إبراهيم أحمد، (2002)، الإدارة التعليمية بين النظرية والتطبيق، دار المعارف الحديثة، الإسكندرية، مصر.

أديفيد بول، نوراي دومينيك: (2002)، مقدمة في اقتصاد مجتمع المعرفة، ترجمة منى عبد الظاهر، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مجتمع المعرفة"، العدد (171)، اليونسكو، القاهرة.

أبو زيد، أحمد (2005). المعرفة وصناعة المستقبل، سلسلة كتاب العربى، العدد (61)، الكويت.

السلمي، علي (2001). خواطر في الإدارة المعاصرة، دار غريب، القاهرة، مصر.

العسكري، سليمان إبراهيم (2004)، حلم مجتمع المعرفة العربى: أما التحقق أو الهاوية، مجلة العربى، العدد (542)، الكويت.

المصنف، وناس (2002). مجتمع المعرفة والإعلام، الإذاعات العربية، العدد (4)، اتحاد إذاعات الدول العربية، جامعة الدول العربية.

الصادق، رابح (2007). مجتمع المعلومات، في البحث عن فاعلية معرفية للمفهوم، مجلة عالم الفكر، العدد (1)، المجلد (36)، الكويت.

الطائي، يوسف وآخرون، (2008). إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.

الطراونة، اخليف (2010). ضبط الجودة في التعليم العالي وعلاقته بالتنمية، ورقة بحثية للبرنامج الأكاديمي العلمي الخامس عشر بعنوان العلوم والتكنولوجيا محركان للتغيير، الأردن، 10و12 ماي

المكتب الإقليمى للدول العربية (2002). تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 "خلق الفرص للأجيال القادمة"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، عمان.

المكتب الإقليمى للدول العربية (2003). تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003.

بدر، أحمد وآخرون (2004). السياسة المعلوماتية واستراتيجية التنمية، دار غريب، القاهرة.

بكري، سعد على الحاج (2007)، هل نمتلك خطة لإيجاد مجتمع المعرفة؟ مجلة المعرفة، العدد (149)، وزارة التربية والتعليم، السعودية.

توفيق، صلاح الدين محمد (2006). فلسفة التعلم الإلكترونى : رؤية فكرية تربوية مقترحة للتميز، في على خليل مصطفي أبو العينين : أصول التفكير الفلسفي والعلمي للتربية الحديثة، الدار الهندسية، القاهرة،

حبيش، على (2001). الإنماء المعرفي منطلق مصر للتحديث، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (165)، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

حجر، إبراهيم الأمين (2004)، رؤية لتعزيز مجتمع المعرفة والابتكار في الوطن العربى، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد (43)، الأمانة العامة، الأردن.

خليل، نبيل سعد، (2011). إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في المؤسسات التربوية، دار الفجر، القاهرة، مصر.

زاهر، ضياء الدين (2005). التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها في تجديد النظم التعليمية، في مؤتمر المعلوماتية والقدرة التنافسية للتعليم المفتوح – رؤى عربية تنموية، في الفترة من 26-28 إبريل 2005، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس.

زين الدين، صلاح (2002). تكنولوجيا المعلومات والتنمية الطريق إلى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية في مصر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

عابدين، محمد عباس (2000). علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.

عباس، بشار (2001). ثورة المعرفة والتكنولوجيا: التعليم بوابة مجتمع المعلومات، دار الفكر، دمشق.

-عبد العزيز، صفاء (2004). التوجيه التربوي في مجتمع المعرفة، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد العاشر، العدد (34)، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة.

علي، سعيد اسماعيل (2007). نحو استراتيجية لتطوير التعليم الجامعي في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (233)، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

زيدان، سلمان (2009). إدارة الجودة الشاملة الفلسفة ومدخل العمل، دار المناهج، عمان، الأردن.

شعير، كمال، تجارة المعرفة – آفاق مستقبلية للجامعات في مصر، في المؤتمر السنوي الثالث: التعليم عن بعد ومجتمع المعرفة – متطلبات الجودة استراتيجيات التطوير.

مازن، حسام الدين محمد (2006). الاتجاه المنظومي لتنمية مهارات التفكير المعرفية وفوق المعرفية لبناء مجتمع المعرفة العربي في ضوء معايير الجودة الشاملة العالمية، في مؤتمر المعلوماتية ومنظومة التعليم، في الفترة من 5-6 يوليو 2006، الجمعية العربية لتكنولوجيا التربية بالتعاون مع معهد الدراسات التربوية والبرنامج القومي لتكنولوجيا التعليم، القاهرة، المجلد الأول.

نبيل على، حجازي نادية (2005). الفجوة الرقمية – رؤية عربية لمجتمع المعرفة، عالم المعرفة، العدد (318)، الكويت.

يوسف، إبراهيم و العطار، جبريل (2006). واقع إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية وسبل تطويره من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية بجامعات قطاع غزة، رسالة ماجستير في التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Bannan-Ritland, Brenda , Harvey, Douglas M. and Milheim, William D. (1998): A general Framework for the Development of web-based Instruction. *Educational Media International*, Vol. 35, No.

Brine, Jacky (2006), Lifelong learning and the knowledge economy: Those that we know and those that do not: The discourse of the European Union. *British Educational Research Journal*, Vol. 32,